

مبادئ باريس

www.nihr.org.bh

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



ص ب. 10808، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17 111 666
البريد الالكتروني: info@nihr.org.bh

مبادئ باریس



«مبادئ باريس» المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تعتبر "مبادئ باريس" المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، هي مجموعة المعايير الدولية المنظمة والموجهة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إذ هي بمثابة دستور لعملها وعنصراً فاعلاً وبنياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة الدولة.

وتولدت هذه المبادئ عن المقررات التي خلصت إليها أول حلقة عمل دولية معنية بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي عُقدت في العاصمة الفرنسية (باريس) في العام ١٩٩١، وقد جاء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٢ ليكون بمثابة نقطة تحول بالنسبة للمؤسسات الوطنية، حيث ولأول مرة تم الاعتراف رسمياً بهذه الكيانات - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - المتماشية مع "مبادئ باريس"، وجرى خلاله التشجيع الرسمي للدول على إنشائها، وهو ما حدى

بالجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها (١٣٤/٤٨) المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ بالمصادقة على "مبادئ باريس" المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، إذ أصبحت هذه المبادئ اليوم هي المعيار الأساسي والمحك لشرعية لأية مؤسسة وطنية ومصادقيتها.

وتقوم "مبادئ باريس" على مجموعة من المعايير التي يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الامتثال لها، حيث يلزم أن تتمتع هذه المؤسسات الولاية الواسعة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن يكون لها إدارة مستقلة عن الحكومة، وتمتعة بالاستقلالية التامة لها في مجالها القانوني والتنفيذي والمالي، مع توافر عملية اختيار أو تعيين شاملة وشفافة لأعضائها، إلى جانب وجود الموارد المالية الوافية للنهوض بواجباتها، مع منحها الصلاحيات الكافية للتحقيق والنظر في أية مسألة بحرية تقع ضمن ولايتها.

وتساعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ممثلة في لجنة التنسيق الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد، على التحقق من مدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان مع "مبادئ باريس" من خلال عملية عادلة وشفافة تعزز مصداقية عمل المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث تعتبر هذه المؤسسات هي المعنية بتعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية

الاختصاصات والمسؤوليات

١. تختص المؤسسة الوطنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
٢. تكون للمؤسسة الوطنية ولاية واسعة قدر الإمكان ومنصوص عليها صراحة في احد النصوص الدستورية او التشريعية التي تحدد تشكيلها ونطاق اختصاصها.
٣. تكون للمؤسسة الوطنية، في جملة أمور، المسؤوليات التالية:
 - (أ) تقديم فتاوى وتوصيات ومقترحات وتقارير، على أساس استشاري، إلى الحكومة والبرلمان واي جهاز آخر مختص، سواء بناء على طلب السلطات المعنية أو باستخدام حقها في الاستماع إلى أية مسألة دون الإحالة إلى جهة أعلى، بشأن جميع المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويجوز للمؤسسة الوطنية أن تقرر نشر هذه الفتاوى والتوصيات

والمقترحات والتقارير وكذلك جميع المبادرات التي تتخذها المؤسسة الوطنية والتي تشمل المجالات التالية:

١. جميع الأحكام التشريعية والإدارية وكذلك الأحكام المتعلقة بالتنظيمات القضائية التي تهدف الى المحافظة على حماية حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها، وفي هذا الصدد تدرس المؤسسة الوطنية التشريعات والنصوص الإدارية السارية، فضلا عن مشاريع القوانين والمقترحات، وتقديم التوصيات التي تراها مناسبة لضمان اتساق هذه النصوص مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وتوصي، عند الاقتضاء، باعتماد تشريع جديد أو بتعديل التشريع الساري، وباعتماد التدابير الإدارية أو بتعديلها.

٢. أية حالة لانتهاك حقوق الإنسان تقرر تناولها،

٣. إعداد تقارير عن الحالة الوطنية لحقوق الإنسان بوجه عام، وعن مسائل أكثر تحديداً،

٤. توجيه انتباه الحكومة إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان في أي جزء من البلد وتقديم مقترحات إليها تتعلق بالمبادرات الرامية إلى وضع حد لهذه الحالات، وعند الاقتضاء، إبداء الرأي بشأن موقف الحكومة وردود فعلها،

(ب) تعزيز وضمان المواثمة بين التشريع والأنظمة والممارسات الوطنية والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي يكون الدولة طرف فيها، والعمل على تنفيذها بطريقة فعالة،

(ج) تشجيع التصديق على الصكوك المذكورة أعلاه أو على الانضمام إليها، وكفالة تنفيذها.

(د) المساهمة في إعداد التقارير التي ينبغي للدول أن تقدمها إلى هيئات ولجان الأمم المتحدة وإلى المؤسسات الإقليمية عملاً بالتزاماتها بموجب المعاهدات، وعند الاقتضاء، إبداء الرأي في هذا الموضوع مع إيلاء الاحترام الواجب لاستقلالها،

(هـ) التعاون مع الأمم المتحدة وجميع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات

الوطنية في البلدان الأخرى، المختصة بمجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

(و) المساعدة في إعداد البرامج المتعلقة بتدريس حقوق الإنسان والبحوث المتصلة بها، والمشاركة في تنفيذها في المدارس والجامعات والأوساط المهنية،

(ز) الإعلان عن حقوق الإنسان والجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التمييز، لا سيما التمييز العنصري، عن طريق زيادة وعي الجمهور، وبصفة خاصة عن طريق الإعلام والتثقيف وباستخدام جميع أجهزة الصحافة.

التكوين وضمانات الاستقلال والتعددية

١- ينبغي أن يكون تكوين المؤسسة الوطنية وتعيين أعضائها، سواء بالانتخاب أو بغير ذلك، وفقا لإجراءات تتيح توفر جميع الضمانات اللازمة لكفالة التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية (في المجتمع المدني) المشتركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

لا سيما بسلطات تسمح بإقامة تعاون فعال مع الجهات التالية،
أو باشتراك ممثلين لها:

(أ) المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن حقوق الإنسان
وجهود مكافحة التمييز العنصري، ونقابات العمال، والمنظمات
الاجتماعية والمهنية المعنية، مثل رابطات الحقوقيين، والأطباء،
والصحفيين، والعلماء البارزين.

(ب) التيارات في الفكر الفلسفي أو الديني.

(ج) الجامعات والخبراء المؤهلون.

(د) البرلمان.

(هـ) الإدارات الحكومية (وفي حالة إنضمامها لا يشترك
ممثلوها في المداولات الا بصفة استشارية).

٢- ينبغي أن تتوفر لدى المؤسسة الوطنية الهياكل الأساسية
المناسبة لسلسلة سير أنشطتها، وبصفة خاصة الاموال الكافية

لذلك. وينبغي أن يكون الغرض من هذه الأموال هو تمكينها من تدير موظفيها وأماكن عملها لتكون مستقلة عن الحكومة وغير خاضعة لمراقبة مالية قد تمس استقلالها.

٣- من أجل كفاءة استقرار ولاية أعضاء المؤسسة الوطنية، الذي تكون المؤسسة مستقلة حقا بغيره، ينبغي أن يكون تعيينهم بقرار رسمي يحدد المدة المعينة لولايتهم، وتكون الولاية قابلة للتجديد، شريطة كفاءة التعددية في عضوية المؤسسة.

وسائل التشغيل

ينبغي للمؤسسة الوطنية في إطار عملها، القيام بما يلي :

(أ) أن تنظر بحرية في جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها، سواء كانت مقدمة من الحكومة أو قررت تناولها دون الإحالة الى سلطة أعلى، بناء على اقتراح مقدم من أعضائها أو من أي ملتزم آخر.

(ب) أن تستمع الى أي شخص وأن تحصل على اية معلومات وأية وثائق لازمة لتقييم الحالات التي تدخل في نطاق اختصاصها.

(ج) أن تخاطب الرأي العام مباشرة أو من خلال أي جهاز صحفي، لاسيما للتعريف بأرائها وتوصياتها،

(د) أن تعقد اجتماعات بصفة منتظمة وعند الاقتضاء، بحضور جميع أعضائها الذين يدعون الى الحضور طبقا للأصول المقررة،

(هـ) أن تنشئ أفرقة عاملة من بين أعضائها، حسب الاقتضاء، وأن تنشئ فروعاً محلية أو أقليمية لمساعدتها على الاضطلاع بمهامها.

(و) أن تجري مشاورات مع الهيئات الأخرى، القضائية أو غير القضائية، المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان (لاسيما أمناء المظالم، ووسطاء التوفيق، والمؤسسات المماثلة).

(ز) أن تعتمد، نظرا للدور الأساسي الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في توسيع نطاق عمل المؤسسات الوطنية، الى إقامة علاقات مع المنظمات غير الحكومية المكرسة لتعزيز وحماية حقوق الانسان، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة العنصرية، وحماية الجماعات الضعيفة بصفة خاصة (لاسيما الأطفال، والعمال المهاجرين، واللاجئين، والمعوقين جسديا وعقليا)، أو لمجالات متخصصة.

مبادئ إضافية بشأن مركز اللجان ذات الاختصاصات شبه القضائية

قد تخول المؤسسة الوطنية سلطة تلقي وتبحث الشكاوى والالتماسات المتعلقة بحالات فردية. ويمكن عرض القضايا عليها بواسطة الأفراد أو ممثليهم، أو أطراف ثالثة، أو منظمات غير حكومية أو رابطات أو نقابات أو غيرها من الهيئات التمثيلية. وفي تلك الظروف، ودون الإخلال بالمبادئ المبينة أعلاه بشأن الاختصاصات الأخرى للجان، يجوز أن تستند المهام التي تكلف بها الى المبادئ التالية:

(أ) التماس التسوية الودية عن طريق المصالحة، مع الالتزام بالحدود المقررة قانوناً، عن طريق قرارات ملزمة أو، عند الاقتضاء، باللجوء إلى السرية.

(ب) إخطار مقدم التماس بحقوقه، لاسيما بسبل الانتصاف المتاحة له، وتيسير وصوله إليها.

(ج) الاستماع إلى أية شكاوى أو التماسات أو إحالتها إلى أي سلطة مختصة أخرى مع الالتزام بالحدود المقررة قانوناً.

(د) تقديم توصيات إلى السلطات المختصة، لاسيما باقتراح تعديلات أو إصلاحات للقوانين والأنظمة والممارسات الإدارية، وبصفة خاصة عندما تكون هي مصدر الصعوبات التي يواجهها مقدمو الإلتماسات لإثبات حقوقهم .



(c) Hearing any complaints or petitions or transmitting them to any other competent authority within the limits prescribed by the law.

(d) Making recommendations to the competent authorities, especially by proposing amendments or reforms of the laws, regulations and administrative practices, especially if they have created the difficulties encountered by the person filing the petitions in order to assert their rights.

Additional principles concerning the statue of commissions with quasi- jurisdictional competence

A national institution may be authorized to hear and consider complaints and petitions concerning individual situations. Cases may be brought before it by individuals, their representatives, third parties, non-governmental organizations, associations of trade unions or any other representative organizations. In such circumstances, and without prejudice to the principles stated above concerning the other powers of the commissions, the functions entrusted to them may be based on the following principles:

(a) Seeking an amicable settlement through conciliation or, within the limits prescribed by the law, through binding decisions or, where necessary, on the basis of confidentiality.

(b) Informing the party who filed the petition of his rights, in particular the remedies available to him, and promoting his access to them.

regional sections to assist it in discharging its functions.

(f) Maintain consultation with the other bodies, whether jurisdictional or otherwise, responsible for the promotion and protection of human rights (in particular ombudsmen, mediators and similar institutions.

(g) In view of the fundamental role played by the non- governmental organizations in expanding the work of the national institutions, develop relations with the non- governmental organizations devoted to promoting and protecting human rights, to economic and social development, to combating racism, to protecting particularly vulnerable groups (especially children, migrant workers, refugees, physically and mentally disabled persons) or to specialized areas.

Methods of operation

Whithin the framework of its operation, the national institution shall:

(a) Freely consider any questions falling within its competence, whether they are submitted by the Government or taken up by it without referral to higher authority, on the proposal of its members or of any petitioner.

(b) Hear any person and obtain any information and any documents necessary for assessing situations falling within its competence.

(c) Address public opinion directly or through any press organ; particularly in order to publicize its opinions and recommendations.

(d) Meet on a regular basis and whenever necessary in the presence of all its members after they have been duly convened.

(e) Establish working groups from among its members as necessary, and set up local or

(d) Parliament.

(e) Government departments (if these are included, their representatives should participate in the deliberations only in an advisory capacity).

5- The national institution shall have an infrastructure which is suited to the smooth conduct of its activities, in particular adequate funding. The purpose of this funding should be to enable it to have its own staff and premises, in order to be independent of the Government and not be subject to financial control which might affect its independence.

6- In order to ensure a stable mandate for the members of the national institution, without which there can be no real independence, their appointment shall be effected by an official act which shall establish the specific duration of the mandate. This mandate may be renewable, provided that the pluralism of the institution's membership is ensured.

Composition and guarantees of independence and pluralism

4- The composition of the national institution and the appointment of its members, whether by means of an election or otherwise, shall be established in accordance with a procedure which affords all necessary guarantees to ensure the pluralist representation of the social forces (of civilian society) involved in the promotion and protection of human rights, particularly by powers which will enable effective cooperation to be established with, or through the presence of, representatives of :

(a) Non - governmental organizations responsible for human rights and efforts to combat racial discrimination, trade unions, concerned social and professional organizations, for example, associations of lawyers, doctors, journalists and eminent scientists.

(b) Trends in philosophical or religious thought.

(c) Universities and qualified experts.

pursuant to their treaty obligations and, where necessary, to express an opinion on the subject, with due respect for their independence.

(e) To cooperate with the united nations and any other organization in the united nations system, the regional institutions and the national institutions of other countries that are competent in the areas of the promotion and protection of human rights.

(f) To assist in the formulation of programmes for the teaching of, and research into, human rights and to take part in their execution in schools, universities and professional circles.

(g) To publicize human rights and efforts to combat all forms of discrimination, in particular racial discrimination, by increasing public awareness, especially through information and education and by making use of all press organs.

(iii) The preparation of reports on the national situation with regard to human rights in general, and on more specific matters.

(iv) Drawing the attention of the Government to situations in any part of the country where human rights are violated and making proposals to it for initiatives to put an end to such situations and, where necessary, expressing an opinion on the positions and reactions of the government.

(b) To promote and ensure the harmonization of national legislation regulations and practices with the international human rights instruments to which the state is a party, and their effective implantation.

(c) To encourage ratification of the above-mentioned instruments or accession to those instruments, and to ensure their implementation.

(d) To contribute to the reports which states are required to submit to united nations bodies and committees, and to regional institutions ,

and protection of human rights; the national institution may decide to publicize them; these opinions, recommendations, proposals and reports, as well as any prerogative of the national institution, shall relate to the following areas:

(i) Any legislative or administrative provisions, as well as provisions relating to judicial organizations, intended to preserve and extend the protection of human rights; in that connection, the national institution shall examine the legislation and administrative provisions in force, as well as bills and proposals, and shall make such recommendations as it deems appropriate in order to ensure that these provisions conform to the fundamental principles of human rights; it shall, if necessary, recommend the adoption of new legislation, the amendment of legislation in force and the adoption or amendment of administrative measures.

(ii) Any situation of violation of human rights which it decides to take up.

Principles relating to the status of national institutions

Competence and responsibilities

1- A national institution shall be vested with competence to promote and protect human rights.

2- A national institution shall be given as broad a mandate as possible, which shall be clearly set forth in a constitutional or legislative text, specifying its composition and its sphere of competence.

3- A national institution shall, inter alia, Have the following responsibilities:

(a) To submit to the Government, parliament and any other competent body, on an advisory basis either at the request of the authorities concerned or through the exercise of its power to hear a matter without higher referral, opinions, recommendations, proposals and reports on any matters concerning the promotion

duties and obligations and sufficient power and authority to freely investigate and look into any issue that falls within their competence

The United Nations' High Commissioner for Human Rights, represented by the International Coordination Committee and its subcommittees concerned with approvals, extend assistance in verification of the extent of compliance by the national institutions of human rights with the Paris Declarations, using a fair and transparent processes that amplify and enhance the credibility of the workings of the national institutions for promotion and protection of human rights, which institutions are regarded as watchdogs primarily concerned with strengthening and monitoring effective implementation of the international standards of human rights at the national level.

of human rights, were officially recognized for the first time ever to be in conformity with the Paris Declarations. During the conference, the states were formally urged to set up such institutions. This step prompted the General Assembly of the United Nations to pass its resolution No.134 / 48, dated 20 December 1993, sanctioning the Paris Declarations for the Center of National Institutions for Promotion and Protection of Human Rights. Today, these principles became the hallmark standard and test for the legality, credibility and authenticity of any national institution.

Paris Declarations are based on a set of standards that the national institutions of human rights must adhere to. Such institutions must have and are required to enjoy extensive power and competence in the field of human rights promotion and protection, that they must have in place independent and autonomous management from the government, that they must enjoy total independence in their legal, executive and financial domains, coupled with availability of adequate financial resources in a way that would enable them to carry out their

“Paris Principles” as they relate to the Center of the National Institutions for Promotion and Protection of Human Rights

“Paris Principles” related to the Centre of the National Institutions for Promotion and Protection of Human Rights are the set of international standards which regulate and orchestrate the operations of the national institution of human rights and are tantamount to a constitution of their functional operations and an effective and constructive element in promoting and protecting human rights within the state’s system.

These principles are spawned from the conclusions reached in the first international seminar concerned with the national institutions for promotion and protection of human rights which was held in the French capital, Paris, in the year 1991. The International Conference on Human Rights held in the year 1993 represented a turning point for the national institutions as these entities, namely the national institutions

Paris Principles



P.O. Box 10808, Manama, Kingdom of Bahrain

Tel: +973 17 111 666

eMail: info@nihr.org.bh

Paris Principles

www.nihr.org.bh

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

